مقالة للأستاذة منال شعيا منشورة في جريدة النهار تتضمن رأياً أبديته من خفض رواتب النواب

 **لِمَ لا تخفَّض رواتب النواب والوزراء؟ القانون يُلغى بقانون... والمطلوب مبادرة حسن نية**

* [منال شعيا](https://newspaper.annahar.com/author/44-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D8%B9%D9%8A%D8%A7)

* جريدة النهار 4 كانون الأول 2019

يتقاضون نصف راتب أو لا يتقاضون بالمرة. يهددون بالصرف او بإقفال مؤسساتهم برمّتها. حتى المدارس لا تسلم من هذه المعمعة.

هذه هي حال غالبية اللبنانيين في واقع تعيشه البلاد منذ نحو شهرين. ولا يجتمع اثنان إلا يكون الحديث المعيشي ثالثهما. مؤسسات الرعاية الاجتماعية وصلت الى الحضيض بعد معاناة طويلة. بعض المدارس مهددة. نحو 265 مطعماً اقفلت... هل نكمل الجردة؟!

يتبارى المسؤولون على شاشات التلفزيون، ليخبروا الرأي العام بالانهيار والحرب الاقتصادية – المالية، وفي الوقت نفسه يبقون في واد معزول عن صوت الشعب. نحو 36 يوما، ولا استشارات تكليف بعد، لان المحاصصة لا تزال هي المحك عندهم، فيما البلد بدأ يغرق.

والسؤال: اذا كان الشعب بالكاد قادراً على العيش ويقنّن في ابسط مقوّمات حياته، فلمَ لا يتقشف المسؤولون ايضا؟

في هذا السياق، يصبح السؤال مشروعا: لمَ لا تخفَّض رواتب النواب والوزراء، ولا سيما منهم السابقين، وسط هذه الظروف الصعبة؟ وهل ثمة آلية واضحة لذلك؟

الكل ربما يذكر كيف اعلن رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل منح راتبه لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، يوم ظلَّ مجلس النواب مقفلاً لأكثر من سنتين، في زمن الفراغ الرئاسي.

اليوم، الظرف اقسى والبرلمان والنواب لا يعملون، فما مبرّر الراتب؟

يقول الخبير الدستوري الدكتور عصام اسماعيل لـ"النهار": "ان الغاء الرواتب لا يمكن ان يتم الا باقرار قانون، لكون الرواتب مكرّسة في قانون، وبالتالي القانون لا يلغى إلا بقانون".

ويضيف: "الحل الوحيد ان يتنازل البعض عن راتبه، بمعنى ان يتبرّع به. وهذه المسألة تبقى مجرد مبادرة شخصية ذاتية لا يمكن تعميمها، او على الاقل مبادرة حسن نية".

ويشير الى "امكان ان تسقط هذه الرواتب حكماً بمرور الزمن، وتتلاشى اذا لم يتقاضها أصحابها، الا ان هذه الحالة لا تطبّق عادة الا بعد الغاء توطين المعاش في المصارف، وبعد اربع سنوات من مرور الزمن عليها، تعاد الرواتب الى الخزينة".

ولكن اي نائب او مسؤول عموما يقوم بهذه الخطوة، ولا يتقاضى راتبه؟ بالطبع لا احد، لئلا نقول إنه يتقاضى فوق راتبه! فمن يتعفّف في هذه الحال؟

ثمة اقتراحان في هذا الشأن في أدراج مجلس النواب، فلمَ لم تُدرس سابقاً تجنباً للوقوع في الاخطر؟

الاقتراح الاول مقدَّم من كتلة الكتائب ويتعلق بالغاء تعويضات النواب السابقين مدى الحياة، ولكن بشكل تدريجي، وتحديد فترة سنة بعد انتهاء الولاية النيابية ليكون النائب قد تمكّن من العودة والدخول في دورة الحياة، أي يحصل على 75 في المئة من الراتب لسنة واحدة فقط، بعدها يتوقّف راتبه.

في الحسابات، يوفر اقتراح الجميل على الخزينة اللبنانية نحو 29 مليار ليرة سنوياً.

والاقتراح الثاني قدّمته النائبة بولا يعقوبيان، وهو يخفض تقريبا 50 في المئة من رواتب النواب الحاليين، ويُلغي معاشات السابقين منهم، ويتضمن حسم 5 في المئة من راتب كل نائب يتغيب بلا عذر مشروع عن الجلسات والاجتماعات النيابية.

وفي الحسابات، يوفر الاقتراح نحو 25 مليون دولار في السنة.

وفي ظل الظروف الضاغطة، تبقى رواتب النواب السابقين هي الأكثر إثارة للجدل ومبررا للحسم او اقلّه التخفيض، خصوصا ان عددهم اليوم يناهز 3 أضعاف النواب الحاليين.

صحيح ان ليس جميع النواب في السلة نفسه، فمنهم من يعتبر ميسورا او صاحب رأس مال كبير، ومنهم من يعتاش من الراتب النيابي فقط، انما المعادلة بدأت تستحق التفكير الجدّي، لئلا يغدو الامر مجرد بند في "ورقة اصلاحية" ملغومة، لا مفعول تطبيقياً لها.

ولان كل الشعب يضحي في هذا الظرف العصيب، فليبادر ممثلو هذا الشعب الى التكافل والتضامن معه!

<https://newspaper.annahar.com/article/1079191-%D9%84%D9%85-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%84%D8%BA%D9%89-%D8%A8%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D9%84%D9%88%D8%A8-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D9%86%D9%8A%D8%A9>